



نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال

الإدارة وممثلي المواطنين

الدار البيضاء : الثلاثاء 12 أكتوبر 1999

"العلماء الذين هم في خدمة الجلالة الملك محمد السادس والذين هم في خدمة الوطن والذين هم في خدمة الشعب"

خدامنا الأوفياء ورعايانا المخلصين ولاة وعمالا ورؤساء مجالس وسائر المنتخبين المحليين.

حضرات السيدات والسادة

يحيب لنا أن نلتقي بكم في هذا الجمع المبارك الذي يضم المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواطنين.

وإنه لمن حسن الصالح أن ينعقد هذا الاجتماع في مدينة الدار البيضاء عاصمة المغرب الاقتصادية التي تحضي بمكانة خاصة لا لأنها القصب الاقتصادي للمملكة فحسب ولكن لأن دواعي التحديث ومستلزمات المنافسة لم تصرفها عن أصالتها وروحها.

فقد اجتمعت فيما بتوافق وتلاؤم عوامل كثيرة جعلتها صورة ملخصة لواقع الوطن المتجدد باستمرار بدءا من سكانها الوافدين إليها من مختلف أنحاء إلى ما تضمه من مهن وحرف وصناعات ومراكز إنتاج متنوعة وما تضمه من بنايات تحتية متعددة مما بوئها الموقع المرموق الذي تحتله.



وإن مما زاد هذا الموقع رفعة ما تحتله هذه المدينة في قلوبنا وقلوب جميع المغاربة من دور في الكفاح من أجل كرامة المغرب وحرية الذي قاد به بكل التحريج جدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس حتى أنه لقب بـ"ملك الكريان سنكرال" وقد كان والدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني لصيب الله ثراه يخص مدينتكم بعصف صابغ ويوليها عناية فائقة وكان يراها قاصرة اقتصادية للمغرب قاصبة وقد بادلتها الدار البيضاء وساكنتها حبا بحب وعطاء بعرفان وجميلا بوفاء.

وإغناء لهذه المكانة المتميزة بالدار البيضاء أسمى أكرم الله مثواه إلا أن يضي عليها صابغا روحيا بإقامة معلمة دينية وحضارية هي محل فخر للمغرب ألا وهي مسجد الحسن الثاني

### حضرات السيدات والسادة

إننا لمبتمجون لهذا اللقاء بين القائمين على الشؤون المحلية الذين أختارهم السكان والساهرين على المصالح العمومية الذين هم ممثلون عن حكومتنا في دوائر عملهم.

إن مسؤولية السلطة في مختلف مجالاتها هي أن تقوم على حفظ الحريات وصيانة الحقوق وأداء الواجبات وإتاحة الظروف اللازمة لذلك على النحو الذي تقتضيه دولة الحق والقانون في ضوء الاختيارات التي نسير على هديها من ملكية دستورية وتعددية حزبية وليبرالية اقتصادية وواجبات اجتماعية بما كرسه الدستور وبلورته الممارسة.

ونريد في هذه المناسبة أن نعرض لمفهوم جديد لسلطة وما يرتبط بها مبني على رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية وتعبير الشأن المحلي والمطافضة على السلم الاجتماعي. وهي مسؤولية لا يمكن النهوض بها داخل المكاتب الإدارية التي يجب أن تكون مفتوحة في وجه المواطنين ولكن تتطلب احتكاكا مباشرا بهم وملازمة ميدانية لمشاكلهم في عين المكان وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة.

إن على إدارتنا الترابية أن تركز اهتمامها على ميادين أضحت تحظى بالأهمية والأولوية مثل حماية البيئة والعمل الاجتماعي وبيان تسخير جميع الوسائل لإدماج الفئات المحرومة في المجتمع وضمان كرامتها.



وإذا كان خيارنا للامركزية راسخاً فإننا في منظور إعطائها محتوى جديداً نصدر  
أمرنا إلى حكومتنا لتعرض على أنظارنا مشروع إصلاح لقانون يمكن من تكييف  
النظام الجماعي مع مستجدات الحياة المحلية وذلك على ضوء توصيات المناهضة  
الوحدانية السابعة التي حظيت بمصادقة والدنا لهيب الله تراه.

إن الجمة التي كرسها دستور مملكتنا تعتبر حلقة أساسية في دعم الديمقراطية  
المحلية ومجالاً خصباً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفضاءً فسيحاً للتفكير والتخليص  
في الحاضر واعم لمستقبل أفضل في تعاون وانسجام مع الوحدات الترابية الأخرى باعتبارها  
أداة توحيد وعنصر التحام.

وفي هذا الصدد نصدر أوامراً لحكومتنا أن تنكب في القريب العاجل على وضع  
مجموعة من النصوص التطبيقية للقانون المنكم للجهة حتى تتمكن هذه المؤسسة من  
المساهمة في التنمية.

إن اللامركزية لا يمكن أن تحقق الأهداف المتوخاة منها إلا إذا ولجها مسلسل  
عدم التركيز الذي يقضي بنقل اختصاصات الإدارة المركزية إلى مندوبيها  
المحليين.

حضرات السيدات والسادة

إنكم من هنا تدركون لا شك أهمية العنصر الاقتصادي والاجتماعي ومدى ما  
نعيره له من عناية كبيرة. وانطلاقاً من الثقة التي يحظى بها بلدنا لدى الفاعلين  
الاقتصاديين والمؤسسات المالية والنقدية فإننا نتطلع إلى قفزة اقتصادية نوعية.

إن السياق المشجع الذي جعل بلدنا يندرج ضمن الاقتصاديات الناهضة لم يكن  
وليد الصدفة. لقد عرفت بلادنا في الآونة الأخيرة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية  
والمالية والضريبية والقانونية من أجل حفز الاقتصاد وتشجيع الاستثمار.

وإذا كنا نسجل بارتياح قوة اقتصادنا على الالتئام مع التصورات العالمية فإن  
النتائج المحققة لا ترقى إلى ما نريده. فلا يزال الاستثمار الخاص الذي هو حجر الزاوية  
للإقلاع الاقتصادي متردداً تغلب عليه التثابرة والخوف من المجازفة وقلة



## الابتكار

إننا لنعي أن هناك جملة من المعوقات البنيوية كالتضارب في مراكز القرار والمهومة بين روح القوانين ومنصوقها مما ينعكس سلبا على تصديقها والبهاء في الإنجاز دون وجود ضوابط قانونية ضد هذه الممارسات.

ولتذليل كل الصعاب ولمنح الفرصة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار خاصة بالنسبة للمقاولات المتوسطة والصغيرة التي نعلق الأمل عليها في إيجاد مناصب شغل لمختلف مستويات الكفاءة والتأهيل قررنا إنشاء لجنة خبراء تحت رئاستنا تصبغها قواعد العقلانية تهدف إلى معرفة مواقع الخلل واقتراح الوسائل الكفيلة بتبسيط الإجراءات وإزالة كل الحواجز التي تعوق التجاوب بين المستثمر والإدارة تفاديا لإزعاج المعنيين ونزع الثقة منهم الشيء الذي يجعلهم يترددون فيما يودون القيام به وربما يتخلون عنه.

ولترسيخ هذا الإصرار المشجع للفاعلين الاقتصاديين فإن عزمنا ولصيد كذلك على ترسيخ دولة الحق والقانون في الميدان الاقتصادي وعلى إصلاح القضاء والرفع من عدد المحاكم التجارية وعلى وضع القوانين المالية الملائمة.

على أننا نود لفت الانتباه إلى أن النهوض بالميدان الاقتصادي والاجتماعي يحتاج إضافة إلى ما سبق إلى مقومات تدعمه وفي كصليعتها التقريب بين مختلف الفاعلين فيه وبين ممثلي السكان بالمشاركة في المناقشة وإبداء الرأي لتحديد الاختيارات المحلية المناسبة مما يشجع على تعميق فضيلة التشاور والحوار بصراحة ووضوح وبما ينمي لدى الجميع الشخصية الموقرة التي تحظى بالتقدير في إصرار من احترام حرية العمل والحقوق النقابية والعناية بالنشأة الاجتماعية وإتاحة فرص المساهمة والاندماج للمواطنين كافة بدون أي اعتبار أو تمييز وبما يوفر لهم ظروف الحياة السعيدة ويسر لهم وسائل الراحة والرفاه.

## حضرات السيدات والسادة

إن المغرب قد استطاع القيام بإصلاحات جذرية أكسبته مصداقية ومكنته من بناء مشروع مجتمعي يستند إلى الديمقراطية تدعمها تنمية مستدامة.



إن هذا الاقتناع وما يبعث في نفوسنا جميعا من ارتياح لهو الحافز لنا على تعميق الثقة وتقوية الإيمان والدافع لنا إلى المثابرة على بذل الجهود ليس فقط لحل المشكلات مهما تكن عويصة ولكن كذلك لمواجهة القرن المقبل الذي نحن على مشارفه و لرفع التحديات الكبرى التي ستجابهنا فيه من مواكبة مستجدات التطور العلمي والتكنولوجي ومقتضيات العولمة.

فلتسيروا "حفظكم الله ورعاكم ووفقكم وسدد خطاكم" على النهج الذي رسمناه وتبلغوا رعايانا في عموم الجهات والأقاليم ما نكن لكم ولهم من عصف سابغ ورضى عميم ولتجدوا في الاهتمام بمصالحهم والعناية بشؤونهم والنهوض بالمسؤولية التي تتحملون أعبائها الجسيمة بكل ما تستلزم من صدق وإخلاص ونزاهة واستقامة ومثابرة على مواصلة الإصلاح الذي نسعى إلى تحقيقه "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته"